«الحساب الختامي البرلمانية» ناقشت ميزانية هيئة الرياضة للسنة المالية الجديدة 2018/2017

الخزانة العامة تحملت 524 مليون دينار لدعم الأندية والاتحادات الرياضية واللجان الأولمبية المحلية والإقليمية خلال 12 سنة

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للرياضة للسنة المالية الجديدة 2017/2018 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2015/2016 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه.

واضاف عبد الصمد: رغم تبعية إدارة التدقيق الداخلي لأعلى سلطة إشرافية (مجلس إدارة الهيئة) إلا أن ديوان المحاسبة ما زال يرى أنها غير فاعلة؛ الأمر الذي يتطلب تصويب جوانب القصور فيها لاسيما وأن هناك 12 ملاحظة مسجلة من قبل ديوان المحاسبة لم تقم الهيئة بتسويتها وتسجيل جهاز المراقبين الماليين لعدد كبير من المخالفات المالية وكانت بعضها بعدم إعداد رئيس الوفد المشارك في الاجتماعات والدراسات الخارجية بإعداد تقرير مالي وإداري عن تلك الوفود لتسوية مصروفاتها محاسبيا؛ إضافة إلى مخالفات أخرى شملت العقود.

وبينت اللجنة أنه مع ميزانية الهيئة للسنة المالية الجديدة فسيكون إجمالي ما تحملته الخزانة العامة خلال السنوات الـ12 ماضية نحو 524 مليون دينار كدعم مخصص للأندية ودعم الاتحادات الرياضية واللجان الأولمبية المحلية والاتحادات الأقليمية التي تتخذ من دولة الكويت مقرا لها؛ وهي أمور أصبحت بحاجة ماسة لإعادة النظر وتقييمها بما يخدم الأهداف الرياضية على نحو أفضل لاسيما وأن الهيئة لم تصدر حتى الآن لائحتها لتنظيم صرف الدعم المالي للأندية على أسس فنية والمقدر بالتعديلات القانونية الجديدة بـ750 ألف دينار كحد أقصى لكل نادي مع ضرورة الأخذ باعتبار أن هناك تباينا في عدد اللعبات الرياضية بين كل نادي؛ وسبق أن تسبب القانون السابق بخسارة الهيئة لأحكام قضائية لعدم تفريق القانون آنذاك على نحو واضح بين الأندية الشاملة والمتخصصة.

كما تضمنت الميزانية الجديدة ما يزيد عن 1.8 مليون دينار كدعم مخصص للاتحادات واللجان العربية والإقليمية في حين أنه تم تخصيص 857 ألف دينار دعم مخصص للجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية الكويتية، وهي أمور سبق أن أوصت اللجنة بضرورة إعادة النظر بها ووضع أسس مهنية في تخصيص تلك الدعومات لاسيما أن الاعتمادات المالية المخصصة للاتحادات واللجان العربية والإقليمية – وهي اتحادات تحمل طابعا بروتوكوليا – تفوق بكثير ما يخصص للاتحادات الرياضية المحلية المعنية بخدمة مصالح الكويت الرياضية، وأن الدولة لم تستفد من بعض اللجان الأولمبية والاتحادات الرياضية والتي ساهم مسؤولها للأسف بشكل أو بآخر في قرارات إيقاف النشاط الرياضي الكويتي في المحافل الدولية.

ولابد من سعي الهيئة بجدية أكثر لمساعدة الأندية الرياضية على تفعيل لائحة الاستثمار لديهم خاصة أنها ستسهم من ناحية في زيادات الإيرادات المالية للنادي مما سيعينه على رفع كفاءته في أنشطته الرياضية من موارده الذاتية، ومن ناحية أخرى ستقلل من تحمل الخزانة العامة لما يخصص للنوادي الرياضية من مساعدات وغيرها.

وشددت اللجنة على اتخاذ ما يلزم فيما شاب بعض تعاقدات الهيئة من مآخذ سجلها ديوان المحاسبة في إحدى عقودها التي هدفت فعالياتها لدعم المشاريع الشبابية غير الهادفة للربح ومنها أن الهيئة جزأت تلك العقود والتي بلغت تكلفتها الفعلية نحو 202 ألف دينار للنأي عن الرقابة المسبقة للديوان؛ وقيام الشركة المنظمة لتلك التعاقدات بتحصيل إيرادات ودون وجود رقابة للهيئة عن تلك الممارسات مما جعل تلك الفاعليات لم تحقق هدفها الفعلي وفق تقييم ديوان المحاسبة.

عدنان عبد الصمد

الذين لم تُحصل منهم الرسوم المستحقة عليهم

«التشريعية»: طلب «الميزانيات» معلومات عن أسماء ملاك الأراضي الفضاء وأماكن قسائمهم دستوري ومشروع

أنجزت اللجنة التشريعية تقريرها الثاني والسبعين عن الرسالة الواردة إلى المجلس من رئيس لجنة الميزانيات بشأن طلب تكليف اللجنة التشريعية بحث مدى دستورية ما طلبته لجنة الميزانيات من وزير المالية بشأن بيانات بخصوص استغلال القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص.

ويتلخص الموضوع في عدم قيام وزارة المالية بتزويد لجنة الميزانيات والحساب الختامي بما طلبته من بيانات ومعلومات حول أسماء ملاك الأراضي الفضاء وأماكن قسائمهم الذين ينطبق عليهم القانون رقم (50) لسنة 1994 في شأن استغلال القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2008 ولم تحصل منهم الرسوم المستحقة قانونا.

وقد استندت وزارة المالية في عدم تزويد اللجنة بأسماء المتخلفين عن الدفع وأماكن قسائمهم إلى تفسير المحكمة الدستورية لنص المادة (99) من الدستور الخاصة بتوضيح مقومات السؤال البرلماني وأن هذا الطلب يتعدى على حقوق الأفراد أو يتناول خصوصياتهم.

واستمعت اللجنة إلى ممثلي وزارة المالية الذين أكدوا عدم دستورية طلب لجنة الميزانيات والحساب الختامي لسرية المعلومات المطلوبة وارتباطها بخصوصية الأفراد واستندوا في ذلك إلى القرار التفسيري رقم (3) لسنة 2004 للمحكمة الدستورية في تفسيرها للمادة (99) من الدستور الخاصة بالسؤال البرلماني وقدموا مذكرة بهذا الشأن أرفقت بالتقرير.

وعرض رئيس اللجنة التسلسل التاريخ للموضوع وأكد دستورية الطلب الذي تقدمت به لجنة الميزانيات والحساب الختامي لوزير المالية كما بيّن للجنة أن من شأن الطلب الذي تقدمت به لجنة الميزانيات تشجيع المتخلفين عن سداد الرسوم المستحقة على الأراضي الفضاء على القيام بسدادها.

وأكد للجنة خصوصية هذه المعلومات والبيانات باعتبار أن مناقشات اللجان سرية، وقدم مذكرة مكتوبة عن الموضوع أرفقت بالتقرير.

وبعد أن استمعت اللجنة لجميع الآراء وبحثت الموضوع من جميع جوانبه رأت أن الأسانيد التي بنت عليها وزارة المالية رأيها غير صحيحة سواء من الناحية الدستورية أو القانونية وذلك للأسباب التالية:

أولا – ألزمت المادة (47) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة جميع الوزارات والمصالح والمؤسسات تقديم البيانات والمستندات التي تطلبها اللجان البرلمانية لتطلع عليها قبل وضع تقريرها بوقت كاف.

ثانيا– نص القانون رقم (50) لسنة 1994 في شأن استغلال القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص في الفقرة الأولى من المادة (أولى مكررا أ) على أن:

«يقدم وزير المالية إلى مجلس الوزراء في فترة لا تجاوز أسبوعين من انقضاء شهر على تاريخ استحقاق الرسم المقرر بهذا القانون كشفا بأسماء الملاك الذين تخلفوا عن سداد هذا الرسم وعدد القسائم التي لم تسدد عنها الرسوم والمبالغ المستحقة على كل منهم مع بيان الإجراءات التي اتخذت لتحصيل هذه المستحقات» مما يعني أن البيانات والمعلومات المطلوبة تم إعدادها بالفعل وتم عرضها على مجلس الوزراء تنفيذا للمادة المذكورة، لذلك ليس هناك ما يمنع من أن تُزود لجنة الميزانيات والحساب الختامي بها لأداء عملها.

ثالثا – لم يقدم طلب لجنة الميزانيات والحساب الختامي إلى وزير المالية في شكل سؤال برلماني لذلك لا مجال لتطبيق القرار التفسيري للمحكمة الدستورية في تفسيرها للمادة (99) من الدستور الخاصة «بالسؤال البرلماني» على هذه الحالة.

رابعا – البيانات والمعلومات المطلوبة من قبل لجنة الميزانيات والحساب الختامي لا تعتبر بيانات أو مستندات سرية أو شخصية تتعلق بخصوصية الأفراد بل هي مستندات رأت اللجنة ضرورة الاطلاع عليها لأداء عملها المكلفة به وممارسة لصلاحياتها المنصوص عليها في اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فيما يخص شؤون الميزانية من إيرادات ومصروفات.

وأضافت أن القانون رقم (50) لسنة 1994 المشار إليه يعتبر قانونا ايراديا، ومن حق اللجنة وواجبها التعرف على الأسباب التي حالت دون استيفاء ما للدولة من رسوم ومستحقات، وعلى وزارة المالية تزويد اللجنة بها تحقيقا للتعاون الذي نص عليه الدستور.

خامسا – أشار ممثلو وزارة المالية أن الوزارة قد باشرت رفع دعاوى قضائية ضد المخالفين لاستغلال القسائم المخصصة لأغراض السكن الخاص مما يعني أن المعلومات أصبحت متاحة للشأن العام من خلال جلسات القضاء العلنية ومن باب أولى أن تعرض على اللجان المختصة في المجلس.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها إلى الموافقة على الطلب المقدم من لجنة الميزانيات والحساب الختامي إلى وزارة المالية لتزويدها بالبيانات والمعلومات حول أسماء ملاك الأراضي الفضاء وأماكن قسائمهم الذين لم تُحصل منهم الرسوم المستحقة عليهم قانونا وينطبق عليهم القانون رقم (50) لسنة 1994 المشار إليه باعتباره طلبا مشروعا طبقا للدستور والقانون مع التأكيد على الحفاظ على خصوصية هذه المعلومات عند لجنة الميزانيات والحساب الختامي باعتبار أن المداولات داخل اللجان سرية طبقا لنص المادة (54) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

من اجتماع سابق للجنة الشؤون التشريعية

شارك في اجتماع لجنة الشؤون الاجتماعية والشباب بالبرلمان العربي

عسكر يؤكد أهمية تطوير التعليم العالي والبحث العلمي العربي

أكد عضو البرلمان العربي النائب عسكر العنزي أهمية تطوير التعليم العالي والبحث العلمي في العالم العربي. وأضاف العنزي في تصريح للصحافيين على هامش مشاركته في اجتماع لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي أن اللجنة تبحث وضع تصور متكامل لاعداد مشروع وثيقة في هذا الشأن.

وأشار الى أن اللجنة ناقشت عددا من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها ومنها قضايا الهجرة واللجوء بالاضافة الى التربية والتعليم بما في ذلك اعداد تصور للنهوض باللغة العربية.

وطالب العنزي الدول العربية بضرورة تطبيق التوصيات التي يناقشها أعضاء البرلمان العربي في مختلف الملفات مشيرا الى الجهد المبذول في هذا الشأن.

وأعرب عن ثقته بأن الكويت ستناقش وتطبق معظم الاقتراحات والتوصيات التي ناقشتها لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي مؤكدا أنه سيقوم بعرض النتائج على الاجتماع القادم للجنة.

عسكر العنزي

تقدم بطلب رسمي لعقد جلسة خاصة للبرلمان العربي لمناقشة القضية

الدقباسي يطالب باتخاذ إجراءات حقيقية لتعزيز الأمن القومي العربي

طالب عضو البرلمان العربي النائب علي الدقباسي الدول العربية باتخاذ اجراءات حقيقية لتعزيز الأمن القومي العربي والمحافظة على حق الشعوب العربية في العيش بسلام وأمان، داعيا إلى دعم الصومال ومساندته في مواجهة أزمة الجفاف والمجاعة التي يعاني منها.

وقال الدقباسي في تصريح صحافي على هامش مشاركته في أعمال لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي انه تقدم بطلب رسمي لعقد جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع.

وأضاف أن البرلمان العربي يحمل هموم الشعوب العربية وطموحاتها معربا عن أمله أن يتم تحقيق بعضا من تلك الطموحات من دون يأس.

وأكد الدقباسي أنه آن الأوان لإعادة تنظيم آليات الجامعة العربية لتحقق طموحات الشعوب والقادة والحكومات العربية مؤكدا أن هناك اتفاقا من الجميع على ضرورة تحسين بيئة العمل العربي المشترك.

وشدد على أن الهموم «كبيرة» بخاصة أن الوضع السياسي العربي «ملتهب» وأن الأمن القومي العربي «مخترق».

علي الدقباسي

خاصة النساء والأطفال

الطبطبائي: أهمية تنسيق العمل العربي المشترك للتخفيف من معاناة اللاجئين

أكد عضو البرلمان العربي النائب د. وليد الطبطبائي أهمية تضافر الجهود العربية للتخفيف من معاناة اللاجئين بخاصة النساء والأطفال.

جاء ذلك في تصريح أدلى به للصحافيين على هامش مشاركته في أعمال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الانسان بالبرلمان العربي.

وقال الطبطبائي إن الأحداث الدائرة في سورية وليبيا والعراق ألقت بظلالها على اجتماع اللجنة، مشيرا إلى أهمية تنسيق العمل العربي المشترك والدفع بقضية اللاجئين إعلاميا وسياسيا.

وشدد على ضرورة تقديم يد العون والمساعدة للدول العربية الأقل فقرا مثل (الصومال وجزر القمر وجيبوتي) والتوسع في إقامة المشروعات التنموية والخيرية هناك.

وأضاف الطبطبائي أن اللجنة ناقشت في اجتماعها اليوم عددا من الموضوعات أبرزها مشروع المبادرة المقدم من مملكة البحرين لرفض ربط العنف و«الارهاب» بالدين الاسلامي بالاضافة إلى قضايا حقوق الإنسان وأوضاع الأسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية.

وأشار الى أن اللجنة بحثت أيضا التعاون مع (جامعة الدول العربية) بشأن توحيد التشريعات القانونية والاتفاقية الموحدة لحقوق الإنسان ومكافحة الفساد إلى جانب إنشاء لجنة لأوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي.

ويشارك في الاجتماعات النواب في مجلس الأمة الكويتي أعضاء البرلمان العربي علي الدقباسي ووليد الطبطبائي وخالد العتيبي وعسكر العنزي.

د. وليد الطبطبائي

شارك في أعمال لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي

العتيبي يؤكد أهمية التنسيق بين الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي

أكد عضو مجلس الامة عضو البرلمان العربي النائب خالد العتيبي أهمية التنسيق والتعاون بين الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي. جاء ذلك في تصريح ادلى به العتيبي للصحافيين على هامش مشاركته في أعمال لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي.

وقال العتيبي إن اللجنة ناقشت عددا من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها ومنها مشروع القانون الاسترشادي للاستثمار العربي بالاضافة الى مستجدات اعلان منطقة التجارة الحرة العربية والتي طرحت في القمة العربية الأخيرة.

وأشار الى أن اللجنة ناقشت كذلك المحور الاقتصادي حول متابعة مسيرة العمل العربي المشترك ورؤية العالم العربي عام 2045 موضحا أنه تم اختيار هذا التاريخ ليتصادف مع مرور 100 عام على انشاء جامعة الدول العربية.

وقال العتيبي إنه تم استعراض التحضيرات لعقد ندوة التكامل الاقتصادي العربي اليوم الأحد بالاضافة الى موقف تنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية والتي تم التصديق عليها من قبل (عمان والأردن وفلسطين) وجار التصديق عليها من قبل (الكويت والسعودية وقطر والعراق).

وكانت اللجان الأربع الدائمة للبرلمان العربي وكذا اللجان الفرعية المنبثقة عنها قد عقدت الجمعة اجتماعاتها وذلك لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة الخامسة من دور الانعقاد الاول للفصل التشريعي الثاني.

ورفعت هذه اللجان تقارير بنتائج اعمالها في ختام اجتماعاتها امس السبت الى جلسة البرلمان العربي بكامل هيئته يوم غد الاثنين برئاسة د.مشعل السلمي.

ويشارك في الاجتماعات كل من النواب أعضاء البرلمان العربي علي الدقباسي ووليد الطبطبائي وخالد العتيبي وعسكر العنزي.

خالد العتيبي